قدم الجيش الاميركي نظرة متشائمة للوضع الذي تتجه اليه افغانستان تحت حكم «طالبان»، التي اعلنت تقدمها داخل وادي بانشير، وهو ما ناقضته رواية المقاومة هناك، فيما وجهت الحركة رسائل الى الداخل والخارج حول انها «تغيرت»، إذ سمحت للفتيات بالذهاب الى المدرسة والجامعة، بشروطها

تشاؤم أميركي بشأن مستقبل أفغانستان

واشنطن تحذر من حرب أهلية... وتضارب بشأن الوضع العسكري في بانشير

أعلنت المقاومة في بانشير جهوزيتها للتصدي للحركة (Getty)

كابول، الدوحة، واشنطن
العربي الجديد

فيما لا يزال الوضع العسكري في وادي بانشير ضبابياً، مع تأكيد حركة «طالبان» اقترابها من عاصمة الإقليم، ونفي المقاومة هذا الأمر، برز التشاؤم الأميركي لمستقبل أفغانستان، مع تحذير رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال مارك ميلي من إمكانية انزلاق أفغانستان إلى أتون حرب أهلية، من شأنها أن توفر أرضاً خصبة لـ«الإرهاب».

سياسياً، واصلت «طالبان» توجيه الرسائل إلى الخارج، مع إعلان المتحدث باسمها ذبيح الله مجاهد أن الحركة تفاوضت عن تعاون برلين العسكري مع واشنطن، وهي تريد إقامة أفضل العلاقات مع ألمانيا. كما وجهت عبر الموافقة على تعلم البنات، وإن بشروط قاسية، رسالة للداخل والخارج عن إمكانية تغيير سياستها المتشددة التي كانت تعتمدها خلال حكم البلاد سابقاً.

وفي حين تحاول «طالبان» سحق قوات المقاومة في بانشير، شكك ميلي في مدى قدرة الحركة على ترسيخ سلطتها، مع تحوّلها من قوة تخوض حرب عصابات إلى حكومة. وقال ميلي، لشبكة «فوكس نيوز» أمس الأول، «أعتقد أن هناك على الأقل احتمالاً كبيراً جداً باندلاع حرب أهلية أوسع، من شأنها أن تؤدي إلى ظروف يمكنها في الواقع أن تفضي إلى إعادة تشكل للقاعدة، أو تنامي تنظيم داعش أو مجموعات إرهابية أخرى». وفيما شدّد ميلي على أنه لا يمكنه التنبؤ بما سيحصل في أفغانستان، إلا أنه أعطى تقييماً متشائماً. وقال إن «الظروف ترجّح للغاية بأن تشهد عودة للإرهاب من هذه المنطقة بالعموم في غضون 12 أو 24 و36 شهراً». وتخشى الحكومات الغربية من احتمال تحوّل أفغانستان مجدداً إلى ملاذ للمتطرفين الساعين لشن هجمات. وأكدت الولايات المتحدة، مراراً، أنها ستحافظ على قدرة ضرب أي تهديدات لأمنها في أفغانستان. وأعلنت «طالبان» أن قواتها دخلت عاصمة إقليم بانشير، الذي تحصنت فيه قوات المعارضة. وقال المتحدث باسم الحركة بلال كريمي، في تغريدة، أن «طالبان» سيطرت على مقر الشرطة ومركز منطقة رخة قرب بازارك عاصمة الإقليم، وإن قوات المعارضة تكبدت خسائر فادحة في صفوفها، إضافة لأسر العشرات. ونشط مركبات وأسلحة وذخائر. وأشار إلى أن القتال يدور حالياً في بازارك. إلا أن المتحدث باسم جبهة المقاومة فهيم داشتي نفى هذا الأمر، معتبراً أن «آلة الدعاية» التابعة للحركة تحاول نشر رسائل مضللة، وتشير إلى أن قوات المعارضة طردت قوات «طالبان» من جزء آخر من الوادي. وقال: «قوات المقاومة جاهزة للتصدي لأي شكل من أشكال العدوان». كما أن أحمد مسعود، نجل القائد أحمد شاه مسعود، زعم، أمس الأحد، أن المئات من مقاتلي «طالبان» استسلموا لقوات جبهته، التي تتألف من عناصر من الجيش النظامي الأفغاني ووحدات قوات خاصة وميليشيا محلية. وكانت مجموعة إغاثة إيطالية تسمى «إميرجينسي» أو «منظمة الطوارئ» قد ذكرت، أمس الأول، أن مقاتلي الحركة وصلوا إلى مستشفى تديره المنظمة مخصص لعلاج المصابين بإصابات خطيرة وضحايا الصدمات في منطقة آنابة داخل وادي بانشير. وتقع آنابة على بعد نحو 25 كيلومتراً داخل الوادي البالغ طوله 115 كيلومتراً. وقال مدير تحرير «لونغ وور جورنال» ومقرها الولايات المتحدة بيل روجيو، لوكالة «فرانس برس» أمس الأحد، إن الوضع لا يزال «ضبابياً بالنسبة للمقاتلين» وسط تقارير غير مؤكدة بأن الحركة انتزعت عدة مناطق، لكن الوضع «يبدو سيئاً». وأوضح روجيو أن «جيش طالبان اكتسب خبرة خلال 20 عاماً من الحرب، ولا مجال للشك في أن طالبان تدربت كجيش، مضيفاً أن «النصر غير مرجّح» بالنسبة لقوات المقاومة في بانشير. وأكد أن «جيش طالبان حصل على كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة بعد الانسحاب الأميركي وانهيار الجيش الوطني الأفغاني». سياسياً، أعلن المتحدث باسم «طالبان»، ذبيح الله مجاهد، في تصريح لصحيفة ألمانية نشر أمس الأحد، أن الحركة تريد إقامة علاقات دبلوماسية مع ألمانيا. وقال مجاهد، لصحيفة «فيلت آم سونتاغ»: «نريد علاقات دبلوماسية قوية ورسمية مع ألمانيا»، معتبراً أنه من المؤسف أن ألمانيا تعاونت مع الأميركيين خلال الحرب «لكن هذا الأمر تم التغاضي عنه الآن». وذكرت الصحيفة أن «طالبان» تأمل في الحصول على دعم مالي من ألمانيا، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية والتعاون في ما يتعلق بنظام الرعاية الصحية والتعليم والزراعة في البلاد. يشار إلى أن الحكومة الألمانية تحفظت بشأن إقامة علاقات رسمية مع «طالبان». ويقول مسؤولون ألمان إن هناك حاجة للمحادثات من أجل إخراج بقية الموظفين الأفغان السابقين الذين عملوا مع برلين من البلاد. وجاء في مرسوم صادر عن نظام «طالبان» الجديد عشية إعادة فتح الجامعات الخاصة في البلاد أن على الطالبات ارتداء عباءة سوداء والنقاب وسيتابعن الفصول في صفوف غير مختلطة. كما سيتعين على الشابات المسجلات في هذه الجامعات مغادرة الفصل قبل الطلاب بخمس دقائق، والانتظار في قاعات انتظار إلى أن يغادر أولئك المبنى، بحسب المرسوم الذي نشرته وزارة التعليم العالي. وسيُطلب من الجامعات «توظيف معلمات للطالبات» أو محاولة توظيف «أساتذة مسنين» بعد التحقق من أخلاقهم الحميدة، كما ذكر المرسوم. وقال أستاذ جامعي، لوكالة «فرانس برس»، إن «مجرد السماح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة والجامعة هو في ذاته خطوة مهمة وإيجابية».

في هذا الوقت، تحولت الدوحة إلى مقر لسفارات الدول الغربية التي كانت في كابول. وبحث أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني مع وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو «أبرز المستجدات الإقليمية والدولية، لا سيما الوضع في أفغانستان». وقال دي مايو، «أمس الأحد، إن بلاده تعتزم نقل سفارتها لدى أفغانستان إلى العاصمة القطرية، وذلك في أول إشارة إلى أن دبلوماسيين غربيين يتجهون للاستقرار بصفة دائمة خارج أفغانستان في أعقاب سيطرة حركة «طالبان» على البلاد. وقال دي مايو، في لقاء عبر الفيديو مع رجل أعمال وساسة يشاركون في مؤتمر للأعمال في سيرنوبيو الواقعة على بحيرة كومو: «أصبحت قطر مركز العلاقات الدبلوماسية في ما يتعلق بهذه الحكومة الأفغانية التي يجرى تشكيلها».

من جهة أخرى، نقلت وكالة «إنترفاكس» عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا نفيها، أمس الأحد، أن تكون موسكو ناقشت المشاركة في اجتماع وزاري عبر الإنترنت لمجموعة السبع بشأن أفغانستان. وكان تقرير لصحيفة «نيكي» اليابانية قد أشار إلى أنه من المتوقع مشاركة الصين وروسيا في الاجتماع رغم أنهما ليسا من أعضاء المجموعة وذلك في إشارة إلى تصريحات وزير الخارجية الياباني توشيميتسو موتيجي للتلفزيون الرسمي. وقالت زاخاروفا: «تلقينا إشارات من برلين وباريس قبل يومين بخصوص اجتماع ما، لكن لم يتم ذكر أي شيء بشأن مجموعة السبع».

طالبان ـ باكستان تضرب في كويتا

قُتل أربعة من عناصر الجيش الباكستاني، وأُصيب 20، أمس الأحد، في هجوم انتحاري استهدف ثكنة للجيش في منطقة هزار كنجي بمدينة كويتا جنوب غربيّ باكستان. وقال وزير الداخلية الباكستاني شيخ رشيد، إن الهجوم وقع خلال استراحة الجنود، فيما أوضح نائب المفتش العام في كويتا أزهر اكرم ان انتحاريا على دراجة ناريةصدم احدى مركبات الشرطة. واعلنت «تحريك طالبان باكستان» مسؤوليتها عن الهجوم. وهذه هي المرة الاولى التي تتبنى فيها «طالبان ـ باكستان» هجوما على قوات الامن الباكستانية منذ سيطرة «طالبان» على افغانستان.

للحديث تتمة...

حاجة تونس للحوار المشترك

وليد التليلي

هل أصبح التونسيون فاشلين إلى هذا الحد في الالتقاء والحديث عن مصيرهم المشترك؟ هل عجزوا عن إجراء حوار، وهم الذين توّجهم العالم تكريماً لسلميتهم في إدارة الخلافات وإنهاء النزاعات؟ وهل عجزوا عن الاتفاق على أن كل أزمة يمكن أن تجد حلاً في الحوار الهادئ والتنازلات المشتركة، بديلاً عن لغة القوة والسلاح التي لا تنفع إلا في إبادة كل الأطراف، ويعود بعدها الجميع على الرغم من كل ذلك إلى الحوار؟

الوفد الأميركي الذي زار تونس، أول من أمس السبت، بقيادة السيناتور كريس مورفي، والتقى الرئيس قيس سعيّد، ومجموعة من ممثلي الأحزاب والمجتمع المدني، حث على «العودة إلى المسار الديمقراطي، واعتماد أي إصلاحات من خلال عملية شاملة، بمشاركة ممثلي الطيف السياسي التونسي وأعضاء المجتمع المدني». فهل أصبح التونسيون ينتظرون من ينصحهم بالحوار ويدفعهم إلى ذلك؟ كثير من التونسيين رفضوا لقاء الوفد الأميركي وزيارته، وهذا حقهم، ولكن رفع شعار رفض التدخل الأجنبي هو مجرد كلام للاستهلاك العام لم يعد ينطلي على أحد، لأن من يرفض هذا الأمر يثبت ذلك منذ البداية، ومع كل تدخل، وليس مع الأميركيين فقط.

ثمّ هل التقى التونسيون حول معالجة الهم الكبير والملفات الحارقة المتواصلة منذ أكثر من أربعين يوماً، حتى لا يُنصحون بالحوار من أجنبي؟ الأوْلى أن يقتنع الجميع بأن لا مناص من ضرورة وجود الرغبة المشتركة لإنقاذ البلاد، والجلوس إلى طاولة حوار تُكشف فيها كل الأوراق وتتم المحاسبة الكبرى التي يمكن أن تقود إلى بداية حلّ.

ويجري الحديث الآن عن نظام سياسي جديد وقانون انتخابي بغاية إجراء انتخابات مبكرة. فهل ستكون هذه الانتخابات تشريعية فقط أم رئاسية أيضاً؟ ومن سيُعدّ هذا النظام السياسي الجديد الذي قد يعرض على الاستفتاء؟ هل ستكون مجرد لجنة يختارها الرئيس، أم ستكون لجنة تشاركية واسعة مثلما حصل مع دستور 2014؟ ومن سيقبل بأن تكون اللجنة مُسقطة؟ ينتظر التونسيون أن تستفيق نخبهم من غفوتها الطويلة، وأن تستعيد زمام المبادرة وتنقذ الجميع من وضع الغموض القاتل، وتكون كما كانت دائماً، قوة اقتراح يُسمع إلى صوتها وتفرض رأيها وتكون شريكاً في صنع مستقبل جديد، مستقبل لا يصنع بالقوة، وإنما بالتشارك والوحدة، بدلاً من الرأي الواحد والفُرقة.

تجارة الأسلحة تزدهر في قندهار

غنائم الحركة تباع في الأسواق

يستفيد تجار الأسلحة في أفغانستان، تحديداً في مدينة قندهار، معقل حركة طالبان، من الأوضاع الراهنة، إذ تشهد متاجرهم المزينة بصور وأعلام «طالبان» حركة بيع وشراء نشطة للأسلحة.

ويوضح تاجر الأسلحة خان محمد أن سيطرة الحركة على البلاد، مع ما يعنيه ذلك من انتهاء للنزاع من وجهة نظر كثر، جعلت العديد من مالكي الأسلحة يظنون أنهم لم يعودوا بحاجة إليها. ويقول إنّ «الأشخاص الذين لديهم أسلحة في منازلهم منذ سنوات يجلبونها إلينا». ويضيف: «نشتري ونبيع... للمجاهدين»، في إشارة إلى مقاتلي «طالبان»، موضحاً أنّ الحركة «لا تسمح لأي أحد آخر بحمل الأسلحة».

ويقع متجر محمد بن صديلية ومتجر مواد غذائية في منطقة بانجواي في جنوب ولاية قندهار، مهد حركة طالبان، وهو ملهى بمخزون جديد. وتتدلّى من الجدران ستارات قتالية مموهة وأحزمة ذخيرة، بينما يستعرض محمد بضاعته التي تشمل مسدسات سميث أند ويسون أميركية الصنع، وصُفّ المزيد من المسدسات والقنابل اليدوية وأجهزة الاتصال اللاسلكي والعبوات المليئة بالرصاص على الواجهة الزجاجية للمتجر. ولا يقتصر نشاط محمد على بيع الأسلحة، بل يتاجر كذلك في ملحقاتها. وتتدلى من السقف قبعات بيسبول بيضاء لـ«طالبان»، كما تعرض أعلام الحركة للبيع.

وفي متجر آخر في سوق بانجواي، زيّن بائعا ماهفي وناقلات جند مدرعة. وفيما احتفظت الحركة بهذه الترسانة المتطورة، بدأت تظهر في السوق المحلي مواد متنوعة حصل عليها عناصر الحركة من قواعد القوات الأفغانية والغربية المهجورة. ويتنوّع المعروض من مواد البناء إلى الصواني المعدنية. ويقول البائع مرتضى الذي اكتفى بذكر اسمه الأول: «اشتريتُ كل هذه الأشياء من طالبان بعد أن احتلت قاعدة الجيش الأفغاني». ويضيف: «الآن نعرضها للبيع في السوق».

(فرانس برس)

استحوذت الحركة على كمية كبيرة من الأسلحة الأميركية

المبعوث الأممي يعد بسلام دائم
تصعيد الحوثيين يمتد إلى السعودية

تعتمد جماعة الحوثيين على استراتيجية التصعيد المزدوج، داخل اليمن وبا تجاه الاراضي السعودية، تزامنا مع تسلم المبعوث الاممي الجديد مهامه

عدن ـ **العربي الجديد**

تسلم المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، هانس غروندبرغ، مهامه رسمياً أمس الأحد، وسط تصعيد عسكري في الحرب اليمنية، إذ أعلنت جماعة الحوثيين، مسؤوليتها عن هجوم واسع في العمق السعودي بـ6 صواريخ بالستية و10 طائرات مسيّرة بدون طيار، فيما نفت الرياض صحة تأثر منشآت تابعة لشركة أرامكو السعودية. ويأتي هذا التصعيد باتجاه الأراضي السعودية بالتزامن مع استمرار المعارك في عدد من الجبهات داخل اليمن، خصوصاً في مأرب التي تحاول الجماعة التقدم فيها. وتبنت جماعة الحوثيين، أمس، استهدافها منشآت تابعة لشركة أرامكو السعودية، باستخدام 10 طائرات مسيرة و6 صواريخ بالستية، في إطار ما سمّته «عملية توازن الردع السابعة». وقال المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع، في بيان، إن «الجماعة تمكنت من استهداف منشآت تابعة لشركة أرامكو في (رأس التنورة) بمنطقة الدمام شرقي السعودية بـ8 طائرات مسيرة نوع (صماد 3) وصاروخ بالستي نوع (ذو الفقار)». وأضاف: «تم كذلك قصف منشآت أرامكو في مناطق جدة وجيزان ونجران السعودية بـ5 صواريخ بالستية نوع (بدر) وطائرتين مسيرتين نوع (صماد 3)». وتابع: «حققت العملية أهدافها بنجاح... نحذر العدو السعودي من عواقب استمراره في العدوان على بلدنا». وتبعد الدمام أكثر من ألف كيلومتر عن أقرب نقطة للحدود اليمنية مع السعودية، ما يعني أن عملية الاستهداف قد تمت بصاروخ بعيد المدى. في المقابل، أعلنت وزارة الدفاع السعودية، فجر أمس الأحد، اعتراض وتدمير ثلاث طائرات حوثية مسيرة وثلاثة صواريخ بالستية أطلقت صوب المملكة، مساء السبت. وأوضحت في بيان صادر عن المتحدث العسكري للوزارة تركي المالكي أن «عملية اعتراض (أحد الصواريخ) تسببت في تناثر الشظايا على حي ضاحية الدمام (شرق)، ما أسفر عن إصابة طفلين سعوديين، وتضرر 14 منزلاً سكنياً بأضرار خفيفة»، فيما نشرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) صوراً لمنازل تحطمت نوافذها وتناثر أثاثها جراء الهجوم. وأوضح المالكي أن «وزارة الدفاع ستتخذ الإجراءات الرادعة لحماية أراضيها ومقدراتها ووقف مثل هذه الاعتداءات العدائية والعابرة للحدود لحماية المدنيين والأعيان المدنية، بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني». من جهته، قلل مصدر سعودي مسؤول، أمس الأحد لوكالة فرانس برس، من أهمية «المزاعم الحوثية» باستهداف أرامكو. وقال إنها «لا أساس لها من الصحة» مكتفياً بإعلان وزارة الدفاع «عن كافة تفاصيل» إحباط الهجوم.

كما نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر مطلع أن منشآت شركة «أرامكو» السعودية لم تتأثر بالهجوم الذي استهدف المنطقة الشرقية للمملكة. وفي سياق متصل، حثت القنصلية الأميركية في منطقة الظهران، شرقي السعودية، رعاياها في عدة مدن بالمملكة على البقاء في حالة تأهب خشية وقوع هجمات إضافية.

ودافع رئيس الوفد التفاوضي لجماعة الحوثيين، المتحدث باسمها، محمد عبد السلام، أمس عن الهجمات الجديدة. وقال في تغريدة عبر موقع تويتر إنه: «كما يصرون على مواصلة عدوانهم وحصارهم فشعبنا اليمني مستمر في الدفاع عن نفسه». وفيما وصف الهجمات بأنها «عمليات مشروعة تأتي التزاماً بالموقف الدفاعي للشعب اليمني المحاصر والمعتدى عليه»، قال إن من شأنها «أن تتسع وتكبر وتتصاعد».

مسؤول سعودي: مزاعم استهداف أرامكو غير صحيحة

غروندبرغ: قبلت المسؤولية بوعي كامل لحجم التعقيدات

في المقابل، اعتبرت وزارة الخارجية اليمنية، في بيان، «أن تلك الاعتداءات الإرهابية المتكررة والمنهجة والتي تستهدف المدنيين الآمنين والأعيان المدنية، تعكس بشكل جلي سلوك هذه الجماعة المتعنت وإصرارها على زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي». ودعت إلى «موقف دولي حاسم لوقف ذلك التصعيد الخطير التي تمارسه هذه الميليشيات ومحاسبتها». وأضافت الوزارة أن «هذا التصعيد الخطير للميليشيات الحوثية، بالإضافة إلى استمرار عدوانها وانتهاكها لحقوق الشعب اليمني وإصرارها على مواصلة الحرب ورفضها لكل مبادرات السلام وتهديدها لأمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر، ما هو إلا انعكاس لارتهان قرارها السياسي لمصلحة الأجندة الإيرانية».

بدوره، اعتبر رئيس الوزراء اليمني، معين عبد الملك، خلال استقبالة أمس السفير الفرنسي لدى اليمن جان ماري صفا، في الرياض أمس، أن «التصعيد العسكري للحوثيين واستهداف المدنيين والنازحين والأهداف المدنية في المملكة العربية السعودية، مؤشر على مضي هذه الميليشيا في حربها وعدم انصياعها لخيار السلام»، ما يتطلب «موقفاً دولياً حازماً وواضحاً من ذلك». واتهم الجماعة بأنها «كانت ولا تزال سبباً أساسياً في كل هذا الدمار والخراب الذي لحق باليمن». وجاء الهجوم الحوثي الجديد قبل ساعات من مباشرة السويدي هانس غروندبرغ أمس الأحد، مهامه الرسمية بصفته المبعوث الخاص إلى اليمن خلفاً للبريطاني مارتن غريفيث.

ووعد غروندبرغ، أمس في رسالة متلفزة، الشعب اليمني بالعمل بلا هوادة في أجل تحقيق السلام. وقال إنه قبل المسؤولية بوعي كامل لحجم المهمة وتعقيدات الوضع والتحديات المنتظرة. وأضاف «ومع ذلك، يمكنني أن أؤكد لكم إني سأبذل كل ما في وسعي للمساهمة في تحقيق سلام دائم وعادل في اليمن». وتابع «ساكون أنا ومكتبي متاحين دائماً للاستماع إلى أولوياتكم وللاسترشاد بتطلعاتكم، وسنعمل بلا هوادة سعياً لتحقيق السلام، وسنذكر جميع المعنيين بمسؤوليتهم المشتركة نحو مستقبل اليمن». وأعرب غروندبرغ عن تطلعه إلى تفاعلات «تتسم بالصراحة، وتشمل الجميع، وتسودها الجدية في المقام الأول، مع النظراء اليمنيين والإقليميين والدوليين»، لافتاً إلى أنه «بالتعاون مع الجميع، يمكن مساعدة اليمن لتغيير المسار نحو حل سلمي لهذا النزاع».

تحذير فلسطيني من «مشروع التسوية»

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

تم تنفيذ 23 اقتحاما للمسجد الأقصى خلال أغسطس (أحمد غرابلي/فرانس برس)

رفضت الرئاسة الفلسطينية، أمس الأحد، «مشروع التسوية الإسرائيلي» المتعلق بتسجيل الأملاك والعقارات في القدس المحتلة، ووصفته «بالخطير» ودعت الفلسطينيين إلى عدم التعاطي معه، في الوقت الذي كانت تواصل فيه قوات الاحتلال والمستوطنون انتهاكاتهم بحق الفلسطينيين.

وقررت الرئاسة الفلسطينية، أمس الأحد، بعد سلسلة اجتماعات رسمية شملت الجهات الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية، وكل اللجان المكلفة بمتابعة شؤون القدس، وبمشاركة وزارة الخارجية الفلسطينية، عدم الاعتراف بمشروع «التسوية» الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة. ودعت في بيان صحافي، أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة إلى عدم التعاطي مع المشروع، لأنه «يمثل جزءاً خطيراً من المخطط الاستعماري الإسرائيلي لضم المدينة المقدسة، والذي يجري تنفيذه تحت عنوان القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل». وأكدت الرئاسة الفلسطينية أنه «سيتم تكليف لجنة عليا لمتابعة هذه القضية الخطيرة، حفاظاً على الموقف الفلسطيني الموحّد، ومنع المخاطر المترتبة على تنفيذه». وشددت على أن «هذا المشروع الخطير سيؤدي إلى الاستيلاء على أملاك المواطنين الفلسطينيين، التي من شأنها تغيير طابع المدينة القانوني وتركيبتها، ما يؤدي إلى تهويدها». وجددت التأكيد على أن «القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين الأبدية بمقدساتها، وتراثها».

وكانت تقارير إسرائيلية قد أشارت إلى أن إدارة ما يُسمّى الصندوق القومي اليهودي تعتزم إطلاق مشروع لتسجيل الآف الدونمات الموزعة في الثقب والقدس ومناطق أخرى، بزعم أن يهوداً كانوا قد اشتروها قبل حرب النكبة، وبينها نحو 2500 دونم في محيط البلدة القديمة والشطر الشرقي المحتل من القدس في عام 1967.

في غضون ذلك، واصل الاحتلال أمس انتهاكاته بحق الفلسطينيين. وفي السياق، شرعت قوات الاحتلال أمس، بتجريف مقبرة «البوسفية» الإسلامية في القدس المحتلة، لصالح تحويلها إلى حديقة توراتية. وقال رئيس لجنة رعاية المقابر بالقدس، مصطفى أبو زهرة في تصريح صحافي أمس «إن سلطة الطبيعة الإسرائيلية قامت بتغطية أرض مقبرة اليوسفية بالتراب لتحويلها لحديقة توراتية»، مشدداً على أن «الاعتداء على المقبرة بهذا الشكل يمثل جريمة بحق المقدسات». من جانبه، قال مركز معلومات وادي حلوة المقدسي: «إن سلطات الاحتلال قامت بوضع الآتربة على أرض مقبرة الشهداء الملاصقة للمقبرة اليوسفية لتحويلها إلى حديقة توراتية ومنع الدفن فيها».

في سياق آخر، اقتحم مستوطنون، أمس الأحد، باحات المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة، تحت حراسة مشددة من قوات الاحتلال، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، ثم غادروه من باب السلسلة. بدورها، قالت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، أمس إن «الاحتلال ومستوطنيه نفذوا 23 اقتحاماً للمسجد الأقصى، خلال شهر أغسطس/آب الماضي، فيما منع الاحتلال رفع الأذان في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل الشهر الماضي، خلال 51 توقيت صلاة». ورصدت الأوقاف «بدء قوات الاحتلال بتنفيذ مشروع تهويدي خطير، يشمل ممرات وساحات ومصعداً لتسهيل اقتحام المستوطنين للمسجد الإبراهيمي في الخليل، ونصب خيمة في الساحات الخارجية للحرم، لاحتفالات المستوطنين، وتم إغلاق الباب الشرقي، ومنع عمال لجنة الإعمار من القيام بأعمالهم». وعلى صعيد عملية التهويد المستمرة، أشارت الأوقاف إلى أن الاحتلال بدأ بأعمال «ترميم» في جسر المغاربة الأثري المؤدي إلى الأقصى لتسهيل اقتحام المستوطنين، كما تعتزم بلدية الاحتلال في القدس الشروع بإقامة «حديقة توراتية» على أرض «كرم المفتي» في حي الشيخ جراح، لصالح بؤرة استيطانية قريبة.

إلى ذلك، نصب مستوطنون، أمس، خيمة ومنزلاً متنقلاً على أراضي خربة المزوقح في الأغوار الشمالية الفلسطينية بالضفة الغربية على بعد أمتار من معسكر لجيش الاحتلال. على صعيد منفصل، أجبرت بلدية الاحتلال في القدس، المقدسي أيمن أبو هدوان، على هدم منزله في بلدة سلوان، فيما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، مساء أول من أمس السبت وأمس الأحد 19 فلسطينياً بينهم 5 أطفال من القدس وأنحاء أخرى في الضفة الغربية المحتلة.

في غضون ذلك، يواصل ستة أسرى في سجون الاحتلال معركة الإضراب المفتوح عن الطعام رفضاً لاعتقالهم الإداري، وهم الأسير كايد الفسفوس الذي يواصل إضرابه لليوم الـ54، والأسير مقداد القواسمة، المضرب عن الطعام لليوم الـ47، والأسير علاء الأعرج، المضرب منذ 29 يوماً، والأسير هشام أبو هواش، المضرب منذ 21 يوماً، والأسيرة رابيق بشارات، المضرب منذ 16 يوماً، وشادي أبو عكر، المضرب منذ 13 يوماً.

شرق غرب

رئيسي: يمكننا المساعدة بتشكيل حكومة لبنان

أعلن الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي (الصورة)، في اتصال هاتفي مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس الأحد، أن طهران «لا ترفض التفاوض المفيد» بشأن الملف النووي، «لكن يجب أن تكون نتيجة المفاوضات رفع العقوبات» الأميركية. وقال رئيسي: ندعم تشكيل حكومة قوية في لبنان، ولن ندخر جهداً في تقديم المساعدات الإنسانية للبنانيين، معتبراً أنه «يمكن لإيران وفرنسا وحزب الله المساعدة في تشكيل حكومة قوية في لبنان».

(العربي الجديد)

الاردن يتقرب من حلفاء إيران في العراق

أنهى رئيس مجلس النواب الأردني، عبد المنعم العودات، والوفد المرافق له، أمس الأحد، زيارة إلى العراق هي الأولى من نوعها، من حيث جدول أعمالها، إذ التقى زعيم «عصائب أهل الحق» المسلحة قيس الخزعلي، أبرز الفصائل الحليفة لطهران، ومنظمة «بدر» ورئيس تحالف «الفتح» هادي العامري، وتحالف «دولة القانون» نوري المالكي، ورئيس الهيئة السياسية في التيار الصدري نصار الربيعي. وقال مسؤول عراقي في بغداد، إن اللقاءات تهدف إلى «ترطيب الأجواء مع الجهات المتحفظة على مضي العراق في تنفيذ اتفاقاته مع الأردن ومصر، ضمن مخرجات القمة الثلاثية التي عقدت نهاية يونيو/حزيران الماضي في بغداد».

(العربي الجديد)

فرنسا رحّلت 636 «متطرفا» منذ 2018

أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية، أمس الأحد، أنه تم منذ عام 2018 ترحيل 636 أجنبياً كانوا مقيمين بطريقة غير شرعية، ويُشتبه في أنهم متطرفون. وقالت وزيرة الدولة لشؤون المواطنة المنتدبة لدى وزير الداخلية مارلين شيابا، في تصريح متلفز، إن المرحلين مصنفون في سجل تنبيهات الوقاية من التطرف الإرهابي.

(فرانس برس)

تبون يجري اكبر حركة تغييرات دبلوماسية

عيّن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس الأحد، سبعة مساعدين لوزير الخارجية رمطان لعمامرة مكلفين بملفات دولية ذات بعد سياسي واقتصادي وإقليمي، بصفتهم مبعوثين خاصين لقيادة العمل الدولي تحت إشراف وزير الشؤون الخارجية، فيما أجرى أكبر حركة تغييرات للسفراء والدبلوماسيين، شملت 70 دبلوماسياً، وتراوحت بين إعفاء ونقل إلى دول أخرى وتغيير للمناصب.

(العربي الجديد)

إسرائيل: مئات الجنود يتمردون

ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية (كان)، أمس الأحد، أن المئات من الجنود يخوضون عبر مواقع التواصل الاجتماعي تمرداً على قيادة الجيش، مطالبين بتغيير أوامر إطلاق النار في مواجهة الفلسطينيين. وأشارت إلى أن «التمرد» تفجر في أعقاب مقتل قناص قبل أسبوعين على الحدود مع قطاع غزة بنيران شاب فلسطيني، زعمت القناة أنه ينتمي إلى حركة «حماس».

(العربي الجديد)

الحدث

يعتمد النظام السوري سياسة «الأرض المحروقة» من أجل إجبار أهالي درعا البلد على الاستسلام لشروطه، ما يعني أن اتفاقاً سياسياً بعيد المنال مع أهالي المنطقة الرافضين لهذا الأمر

الفرقة الرابعة تحاول التقدم ميدانياً

«الأرض المحروقة» لإخضاع درعا البلد

أمين العاصي

يواجه آلاف المدنيين المحاصرين في أحياء درعا البلد جنوب سورية مصيراً مجهولاً، مع انسداد الآفاق أمام كل الجهود التي تبذل لإيجاد حلول سياسية، حيث لا يزال النظام عند موقفه في توقيع ما يشبه «صك الاستسلام» من قبل مقاتلين محليين يدافعون عن الأهالي، الذين حتى التهجير الذي يطالبون به لم يحصلوا عليه.

وشهد أمس الأحد لساعات طويلة قصفاً عنيفاً بمختلف أنواع الأسلحة على أحياء درعا البلد قبل أن يعلن «تجمع أحرار حوران» (تجمع لصحافيين وناشطين ينقل أحداث الجنوب السوري) أن الجنرال الروسي أندريه فلاديميروفيتش كولوتوفكين، المكلف بمتابعة الملف، أبلغ وجهاء محافظة درعا بوقف إطلاق النار في مدينة درعا حتى الساعة العاشرة من صباح اليوم الإثنين، مهدداً بالتدخل إلى جانب نظام الأسد في حال عدم تنفيذ مطالب النظام.

وقال المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران» أبو محمود الحوراني، لـ «العربي الجديد»، إن أمس الأحد شهد قصفاً بقذائف الدبابات من قبل الفرقة الرابعة، التابعة لقوات النظام، على أحياء درعا البلد المحاصرة. وأوضح أن «ميليشيات الفرقة الرابعة تحاول التقدم باتجاه الأحياء المحاصرة في درعا، بالتزامن مع تمهيد ناري مكثف بقذائف المدفعية وراجمات الصواريخ». وأشار إلى أن قوات النظام لم تستكن الجامع العمري، الذي يعد من أقدم الجوامع في بلاد الشام، من قصفها، مبيّناً أن الفرقة الرابعة استهدفته أمس «بأكثر من صاروخ أرض - أرض من نوع «فيل» ما أدى إلى وقوع دمار كبير فيه.

بدوره، قال الناشط محمد الحوراني، لـ «العربي الجديد»، إن قوات النظام كثفت، اعتباراً من منتصف ليل السبت - الأحد وحتى ساعات الصباح الأولى من أمس، قصفها لمنطقة درعا البلد، وأطلقت عشرات الصواريخ وقذائف المدفعية، بالإضافة إلى الرشقات المتوالية بالرشاشات الثقيلة، ما تسبب بإصابة عدد من المدنيين بجروح، وسط تحليق متواصل لطيران الاستطلاع في سماء المنطقة. وتسبب القصف من قبل قوات النظام بتدمير جزء كبير من أحياء درعا البلد، حيث من الواضح أن هذه القوات عاجزة عن التقدم على الأرض، من دون اتباع سياسة «الأرض المحروقة» التي لطالما انتهجتها في العديد من المناطق ما أدى إلى تدمير أغلبها. من جانبه، بيّن عماد المسالمة، وهو أحد وجهاء درعا البلد لـ «العربي الجديد»، أن قوات النظام قصفت المنطقة بكل أنواع الأسلحة منذ فجر الأحد، واصفاً القصف بأنه «جنوني» و«كأنها القيامة». وأشار إلى اندلاع اشتباكات على جميع المحاور بين قوات النظام والمليشيات التابعة لها، والمقاتلين المدافعين عن أحياء درعا البلد وسكانها.

يأتي هذا فيما يحاول وجهاء من محافظة درعا التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين، النظام وسكان أحياء درعا البلد والمقدر عددهم بعدة آلاف مصيرهم مهدد، بسبب إصرار المليشيات وقوات النظام على السيطرة المطلقة على المنطقة وتفتيش المنازل. ويؤكد القصف، الذي لم يتوقف طيلة يومين، أن اتفاقاً سياسياً بعيد المنال مع تمسك النظام بشروطه التي تكاد ترقى إلى «استسلام» الأهالي الرافضين لاتفاقات «مذلة» تعرضهم لكل أنواع الانتهاكات. وكانت الفرقة الرابعة والمليشيات الإيرانية أطلقوا النار، أمس الأول، على وجهاء ريفي درعا الغربي والشرقي، بعد خروجهم من درعا البلد، إثر لقاء مع اللجنة المركزية بدرعا البلد.

من جانبها، نقلت صحيفة «الوطن»، التابعة للنظام، أمس الأحد، عن مصادر «وثيقة الاطلاع» قولها إن «الدولة السورية لا تهجّر مواطنيها، ولكن اللجنة المركزية، هي من طالبت بخروج المسلحين الرافضين للتسوية، وقد يخرج مسلحون منهم ومعهم عوائلهم». من جانبها، نقلت وكالة «نينا» المحلية عن أحد أعضاء لجنة التفاوض قوله إن الجنرال الروسي أندريه فلاديميروفيتش كولوتوفكين ورئيس اللجنة الأمنية التابعة للنظام اللواء حسام لوقا اشترطا، أمس الأول، تهجير أشخاص من درعا، منهم أعضاء في لجنة التفاوض، من بينهم المتحدث الرسمي عدنان المسالمة وعبد الناصر محاميد. وفشلت جهود سكان درعا البلد بالحصول على مكان آمن في الأردن أو الشمال السوري أو تركيا يلجؤون إليه، حيث لم تصدر حتى أمس الأحد أي ردود رسمية من الحكومة الأردنية على مناشدة عشائر وعائلات درعا الملك الأردني عبد الله الثاني، التدخل لوقف خيارات الإبادة أو التهجير التي يهدّدهم بها نظام بشار الأسد، أو فتح طريق آمن إلى الأردن. وليس من المتوقع أن يوافق الأردن أو تركيا على استقبال عدة آلاف من محافظة درعا، بسبب وجود ملايين السوريين اللاجئين إلى الدولتين على امتداد سنوات الأزمة السورية. وكان الائتلاف الوطني السوري حذر، في بيان السبت الماضي، «من إتمام النظام الإيراني لمشروعه الخبيث في درعا وعموم الجنوب السوري»، مشيراً إلى أن هذا المشروع يهدف «إلى تغيير البنية السكانية للمنطقة».

وأعرب المحلل السياسي محمد العويد (وهو من أبناء درعا)، في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده أن «الجانب الروسي لا يسمح باتساع نطاق المواجهات في محافظة درعا»، مضيفاً: في حال اندلاع مواجهات شاملة يتهدم كل ما بناه الروس خلال 3 سنوات في جنوب سورية. واعتبر أنه على الرغم من الوحشية التي تمارسها قوات النظام اتجاه أحياء درعا البلد، فإن موسكو لن تسمح باقتحام بفجر الوضع برمته في درعا. وأشار إلى أن الانفجار غير مسموح به في درعا البلد لأنه لن يتوقف عند حدودها، بل يعم جنوب سورية، وهذا غير مرغوب به من الأردن وإسرائيل.

وتشمل المنطقة المحاصرة من قبل قوات النظام حي «المخيم» القريب من درعا البلد، والذي يضم لاجئين فلسطينيين. وبيّن أبو محمد الحوراني، لـ «العربي الجديد»، أن المخيم يضم نحو خمسة آلاف مدني، نافياً ذهاب أحد من السكان أو المقاتلين المحليين في درعا البلد إلى المخيم. ووفق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فقد كان يسكن في مخيم درعا نحو 10500 لاجئ من فلسطين قبل العام 2011. وأشارت إلى أن المخيم «مدمّر» موضحة أنه «مع اندلاع النزاع الأخير، فقد أصبح المخيم فارغاً في العنف، واضطر 90 في المائة من سكانه إلى المغادرة، والبحث عن الأمان في مناطق أخرى، مثل مدينة درعا أو دمشق أو حتى الأردن». وأشارت إلى أن 400 عائلة فلسطينية لاجئة عادت إلى المخيم أواخر العام 2018، مع سيطرة قوات النظام مجدداً عليه. ومنذ بدء الأزمة السورية ربيع 2011، غادر عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين البلاد إلى الأردن أو بلدان أوروبية، منها ألمانيا والسويد. وتعرضت عدة مخيمات لاجئين فلسطينيين إلى دمار كلي أو جزئي، بقصف جوي أو مدفعي وصاروخي من قبل قوات النظام.

فشلت جهود سكان درعا البلد بالحصول على مكان آمن (محمد أبازيد/فرانس برس)

> الحوراني: تسبب القصف الجنوني بدمار كبير في درعا البلد

> محمد العويد: موسكو لن تسمح باقتحام بفجر الوضع في درعا

مقابلة

أجراها
طارق النعيمات

يتوقع المبعوث الأميركي الخاص السابق إلى سورية، جيمس جيفري، في مقابلة مع «العربي الجديد»، أن تُضاعف الإدارة الأميركية اهتمامها بالملف السوري. ويرى أنّ مكانة الولايات المتحدة لم تتراجع عالمياً بعد الانسحاب من أفغانستان.

جيمس جيفري

جيفري: لم تتراجع مكانة أميركا عالمياً بعد الانسحاب من أفغانستان (الأناضول)

> أتوقع أن يتضاعف الاهتمام الأميركي بالملف السوري

> بايدن لن يبرم اتفاقاً وفق الشروط السيئة التي تريدها طهران

■ كيف تقيّم الانسحاب الأميركي من أفغانستان؟ لطالما اعتبر الرئيس جو بايدن أن أفغانستان قضية خاسرة، وأنها لا تشكل أولوية وطنية بالنسبة للولايات المتحدة. وهو محقّ في ذلك.

■ هل تعتقد أنّ ذلك مؤشر إضافي على تراجع دور الولايات المتحدة ومكانتها عالمياً؟

مشكلة واشنطن تكمن في أن العالم يخشى أن يكون ما حصل في أفغانستان هو بمثابة تراجع وتقليص للوجود الأميركي في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. لا أعتقد ذلك على الإطلاق. الرئيس بايدن يؤمن بالأمن الجماعي العالمي بقيادة الولايات المتحدة، بما في ذلك الانتشار العسكري المتقدم. وبالتالي، أرى أنه لتبديد هذه المخاوف على بايدن أن يكون صارماً قولاً وفعلاً مع الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية والإرهابيين. وفي ظل هذه التحديات التي تواجهنا، لا يجب أن نضيع المزيد من الوقت في أشياء غير مهمة.

■ هل تعتقد أن الصين ستكون المستفيد الأكبر من الانسحاب الأميركي من أفغانستان؟

علينا أن ننتظر ونرى.

■ بالنسبة للاتفاق النووي مع إيران، هل تعتقد أن فرص التوصل إلى اتفاق ما زالت بعيدة؟

لا تزال هناك فرصة، لكن الحكومة الإيرانية الجديدة لا تبدي اهتماماً يذكر. وطبعاً الرئيس بايدن لن يقبل إبرام اتفاق وفق الشروط السيئة التي تريدها طهران.

■ بالانتقال إلى الملف السوري، بعد التصعيد الأخير في درعا، هل تعتقد أن هناك تغييراً في المعادلة القائمة على ضمان روسيا بقاء الميليشيات الإيرانية بعيدة عن الحدود الأردنية والإسرائيلية؟ تشير الأحداث إلى تضارب المصالح بين روسيا وإيران. موسكو تريد صفقة تنهي الصراع والعزلة والانهيار الاقتصادي ومصر وقطر والسعودية والإمارات وأحياناً تحالفاً بين بعض هذه الدول. كيف تفسر ذلك؟ وهل يمكن وضعه في خانة الخشية من نتائج الاتفاق النووي؟

قد يكون نقل واشنطن اهتمامها وتركيزها إلى اسيا، قد جعل شركاءها في الشرق الأوسط يشعرون بالحاجة إلى العمل معاً بشكل أفضل. وهذا ما قد يفسّر اتفاقيات أبراهام، والتقارب بين تركيا وقطر من جهة والسعودية والإمارات وإسرائيل ومصر من جهة أخرى. برأيي، إنّ هذا الأمر جيد، لأنه سيشجع واشنطن على العمل مع شركاء موحدين بدلاً من شركاء مختلفين.

■ هل تعتقد أن تعيين حسين أمير عبد اللهيان، المقرّب من الحرس الثوري، وزيراً للخارجية، رسالة إيرانية متشددة تجاه الحوار مع واشنطن؟

بالطبع، نعم.

■ شهدنا في الآونة الأخيرة تهدئة بين تركيا ومصر وقطر والسعودية والإمارات وأحياناً تحالفاً بين بعض هذه الدول. كيف تفسر ذلك؟ وهل يمكن وضعه في خانة الخشية من نتائج الاتفاق النووي؟

قد يكون نقل واشنطن اهتمامها وتركيزها إلى اسيا، قد جعل شركاءها في الشرق الأوسط يشعرون بالحاجة إلى العمل معاً بشكل أفضل. وهذا ما قد يفسّر اتفاقيات أبراهام، والتقارب بين تركيا وقطر من جهة والسعودية والإمارات وإسرائيل ومصر من جهة أخرى. برأيي، إنّ هذا الأمر جيد، لأنه سيشجع واشنطن على العمل مع شركاء موحدين بدلاً من شركاء مختلفين.

■ بالانتقال إلى الملف السوري، بعد التصعيد الأخير في درعا، هل تعتقد أن هناك تغييراً في المعادلة القائمة على ضمان روسيا بقاء الميليشيات الإيرانية بعيدة عن الحدود الأردنية والإسرائيلية؟ تشير الأحداث إلى تضارب المصالح بين روسيا وإيران. موسكو تريد صفقة تنهي الصراع والعزلة والانهيار الاقتصادي لسورية، لكن في الوقت نفسه تدرك أن الثمن سيكون وقف إطلاق النار في إدلب وجنوب غرب سورية (درعا)، ومزيداً من التعاون لتطبيق قرار مجلس الأمن 2254.

■ يعتبر كثيرون أن إدارة الرئيس بايدن تسير على نفس خطى إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، في تجاهل الملف السوري. ألا تعتبر واشنطن أن تسليم منطقة بهذه الأهمية لموسكو ولطهران خسارة استراتيجية لها؟

إدارة ترامب لم تتجاهل الملف السوري، وواشنطن لا تزال جزءاً من التحالف الدولي لمحاربة «داعش» وتقديم المساعدات الإنسانية للسوريين. وأتوقع أن يتضاعف الاهتمام الأميركي، نظراً لأنّ سورية قضية استراتيجية للمنطقة بأكملها.

■ هل ترى أن العقوبات الأميركية على النظام السوري كافية لإجباره على تقديم تنازلات سياسية حقيقية؟

لا، لكنها أوراق مساومة ممتازة. أرى أن الضغط من تركيا وإسرائيل، والعزلة في جامعة الدول العربية، يمكن أن يؤديا للتوصل إلى حل للصراع.

■ هل للإدارة الأميركية الحالية خط اتصال مباشر مع دمشق؟ وهل لديها استعداد للتطبيع معها، بدءاً بالتعاون الأمني في محاربة «داعش» وصولاً إلى التطبيع في ما بعد؟

لا أعتقد أن للإدارة الأميركية اتصالاً مباشراً مع دمشق، كما أنني لا أعتقد أن إدارة بايدن مستعدة للتطبيع مع دمشق ما لم يتم التوصل إلى حل وسط بشأن قرار مجلس الأمن رقم 2254 وتقليص الوجود الإيراني وتغيير سياسات (رئيس النظام السوري بشار) الأسد، بشكل يضمن عودة اللاجئين ويعيد اندماج المعارضة في إدلب، و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في الشمال الشرقي.

■ بخصوص لبنان، يسجل البعض غياب الدور الأميركي. في تقديرك إلى أين تتجه الأوضاع؟

إيران وحزب الله السبب في إنتاج الفوضى الحاصلة وغياب نظام سياسي أكثر تمثيلاً. الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لن تقوم بأي دور يتجاوز الدعم الإنساني. لبنان درس للعراق وسورية واليمن وغيرها، لما سيحدث إذا لم يتم احتواء إيران.

الحدث

كركوك: أعنف هجمات «داعش»

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

عاد ملف أمن محافظة كركوك شمال العراق إلى الواجهة، مع تواصل الاعتداءات التي ينفذها تنظيم «داعش» ضد ضواحي المدينة المتنازع على إدارتها بين بغداد وأربيل، وسط مخاوف من تأثير ذلك على مجريات الانتخابات البرلمانية المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وأدى هجوم تنظيم «داعش» ضد قوة من الشرطة الاتحادية في قرية سطيح قرب بلدة الرشاد في محافظة كركوك، مساء أول من أمس السبت، إلى سقوط 13 قتيلاً و5 جرحى، وفقاً لمصدر أمني. ويُعدّ الهجوم من الأكثر دموية التي تعرّضت لها القوات الأمنية منذ بداية العام الحالي في مناطق جنوب كركوك، حيث توجد خلايا نائمة للتنظيم، التي تستهدف بشكل متكرر حملات ملاحقة فلول التنظيم.

وأوضحت مصادر أمنية محلية أن عناصر التنظيم استخدموا، خلال الهجوم الذي استمر لمدة ساعتين، مختلف أنواع الأسلحة. وأشارت إلى قيام التنظيم بزرع عبوات ناسفة على الطريق المؤدية إلى المنطقة، بهدف منع وصول الإسناد إلى القوة التي تمت مهاجمتها، فيما أعلن مسؤول أمني لوكالة «فرانس برس» أن «ثلاث عبوات ناسفة استهدفت رتلاً لقوات كانت متوجهة لصد الهجوم». ورأى المسؤول أن «خلايا التنظيم أصبحت نشطة في المناطق المحيطة بكركوك بسبب غياب الإسناد الجوي ونقص الدعم العسكري، خصوصاً أن محافظة كركوك محاذية لمحافظتي صلاح الدين وديالى» اللتين كانتا معقلين مهمين للتنظيم. يشار إلى أن محافظة كركوك تسجل أعمال عنف يومية، إن كان عبر هجمات وقتل أو عمليات تفجير وغيرها، بينما تسعى القوات الأمنية إلى وضع خطط تستطيع من خلالها ضبط الملف.

ويعد الملف الأمني لمحافظة كركوك من أعقد الملفات في البلاد، والذي يدار من قبل القوات العراقية و«الحشد الشعبي». وأعلن المصدر الأمني، لـ«العربي الجديد»، أن «القيادات الأمنية في المحافظة عقدت اجتماعاً مهماً لبحث الملف الأمني»، مبيناً أن «التنظيم يسعى لإرباك الأمن من خلال هجمات متسارعة ينفذها بشكل خاطف». وأوضح أن «التنظيم عمد في الأيام الأخيرة إلى استهداف الأطراف والقرى النائية، كون القوات الأمنية الموجودة فيها قليلة»، مشيراً إلى أن تعزيزات أمنية ستصل إلى المحافظة، حيث ستقوم بإعادة الانتشار وتنظيمه بحسب المعطيات الأمنية. وربط النائب عن حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» في كركوك جمال شكور بين التراجع الأمني في المحافظة وملف الانتخابات، مؤكداً أن الملف الأمني يدار سياسياً في كركوك. وقال شكور، لـ«العربي الجديد»: «هناك تراجع في أمن المحافظة بسبب وضع الانتخابات والمشاكل بين الكتل»، مشيراً إلى أن «تنظيم داعش لا يزال موجوداً في المحافظة التي لم يتم تمشيط مناطقها بصورة جيدة»، وشدد على الحاجة إلى «جهد استخباري، ويجب أن يكون هناك تعاون في إدارة الملف بين البشمركة والأجهزة الأمنية الأخرى». وقال إنه «يجب إبعاد ملف أمن كركوك عن الأجندات السياسية، وعن تأثير الخلافات بين القوى السياسية»، مشيراً إلى «وجود جهات سياسية تسعى لتحقيق مكاسب انتخابية، من خلال التراجع الأمني في المحافظة، بدعم من قبل قوى إقليمية، الأمر الذي يستدعي إجراءات أمنية عاجلة لمنع انعكاس تراجع الأمن على الانتخابات».

وحذر سياسيون في المحافظة من عودة نشاط التنظيم مجدداً. وقال رئيس «الجبهة التركمانية» النائب أرشد الصالحي إن «تزايد الهجمات الإرهابية في مناطق جنوبي كركوك مؤشر خطير، يدل على عودة نشاط خلايا الإرهاب». ودعا، في بيان، إلى «مراجعة الخطط الأمنية والاستخبارية الموضوعة، وأخذ الحيطة والحذر والانتباه من بقايا تنظيم داعش الإرهابي، وتكثيف الفعاليات الأمنية للاحقة الإرهاب».

من جهة ثانية، قالت مصادر أمنية، لوكالة «رويترز»، إن ثلاثة جنود عراقيين على الأقل قتلوا وأصيب رابع أمس الأحد، عندما هاجم مسلحون حاجزاً أمنياً تابعاً للجيش جنوب شرقي مدينة الموصل. كما شن «داعش» هجوماً على قوة من «الحشد الشعبي» في محافظة صلاح الدين شمالي العراق، بحسب إعلام «الحشد»، الذي أكد ليل السبت الماضي صد هجوم للتنظيم أمس الأحد، عندما هاجم مسلحون جنوب شرقي مدينة الموصل. كما شن «داعش» هجوماً على قوة من «الحشد الشعبي» في محافظة صلاح الدين شمالي العراق، بحسب إعلام «الحشد»، الذي أكد ليل السبت الماضي صد هجوم للتنظيم في منطقة بنكجة شرقي المحافظة. وأشار إلى أن «الهجوم الذي وقع في منطقة بنكجة شرقي صلاح الدين أسفر عن إصابة أحد مقاتلي الحشد بجروح طفيفة»، مضيفاً: «كما أصيب عدد من عناصر فلول داعش الإرهابي قبل دحر هجومهم بالكامل». وفي محافظة ديالى شرقي العراق، أصيب مساء أول من أمس السبت قيادي في «الحشد الشعبي» بانفجار عبوة ناسفة بسيارته في مدينة بعقوبة التي تعتبر العاصمة المحلية لمحافظة ديالى، وجرى نقله إلى المستشفى من أجل تلقي العلاج.

تقرير

خطط حكومية ليبية لاستيعاب المسلحين

خطط احتواء المجاميع المسلحة الكبيرة قد تواجه صعوبات (محمود تركية/فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بدأت رئاسة أركان الجيش الليبي التابعة لحكومة الوحدة الوطنية اجتماعاتها، أمس الأحد، بمقرها الرسمي في العاصمة طرابلس، لاستكمال بناء هيكلها الفني والإداري، وتوضيح التسلسل العسكري للقوات التابعة لها، توازياً مع بدء تشكيلها لجنة عسكرية للتحقيق في الاشتباكات التي شهدتها العاصمة طرابلس يوم الجمعة الماضي. ويأتي ذلك بناء على تعليمات وجهها رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة أثناء جلسة مساءلة، عقدها مساء أول من أمس السبت، في مكتبه الحكومي في طرابلس، بحضور رئيس الأركان الفريق محمد الحداد، والمدعي العسكري اللواء مسعود ارحكومة، شدد خلالها على ضرورة استكمال التحقيقات في الاشتباكات التي شهدتها طرابلس.

وأفاد المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة بأن الدبيبة شدد على ضرورة معاقبة من ساهم في اندلاع الاشتباكات، واستكمال التحقيق من طرف المجلس الرئاسي للخروج بالنتائج بشكل واضح لاتخاذ القرارات اللازمة. وكانت منطقة صلاح الدين، جنوب شرقي العاصمة طرابلس، شهدت اشتباكات مسلحة بين اللواء 444 التابع لوزارة الدفاع الداخلية، وقوة مسلحة هاجمت مقره في معسكر التكبالي. وقال آمر منطقة طرابلس العسكرية، اللواء عبد الباسط مروان، إن هذه القوة غادر عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين البلاد إلى الأردن أو بلدان أوروبية، منها ألمانيا والسويد. وتعرضت عدة مخيمات لاجئين فلسطينيين إلى دمار كلي أو جزئي، بقصف جوي أو مدفعي وصاروخي من قبل قوات النظام.

> مجلس النواب يعقد جلسة لاستجواب الحكومة غداً الثلاثاء

المسلحة في غرب البلاد، على الجهازين الأمني والعسكري، ومن بينها تحديد رئاسة الأركان مسميات عسكرية يتم على أساسها ضم عدد من القوى المسلحة الصغيرة في طرابلس على أسس فنية عسكرية كالتدريب العسكري وصرف أرقام عسكرية نظامية لمن يتجاوز فترات التدريب بنجاح.

وأشارت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إلى أن الخطوات المقبلة هي استمرار لخطط أعدتها الحكومة ستطاول عدداً من المجاميع المسلحة في غرب البلاد، لكنها ستركز بالأساس على العاصمة طرابلس، من خلال توزيع هذه المجاميع على الأجهزة الأمنية أو العسكرية بواسطة المناطق العسكرية الموزعة في غرب البلاد، لافتة إلى إمكانية أن تواجه تلك الخطط صعوبة في احتواء المجاميع المسلحة الكبيرة خصوصاً في طرابلس بعد حادثة الاشتباكات التي شهدتها المدينة، يوم الجمعة الماضي.

لكن المصادر أكدت أن الحكومة مصرة على هيكلة المؤسستين العسكرية والأمنية بشكل نظامي وإنجاز أكبر نسبة من خططها في أقصر مدة، استعداداً لقرارات محتملة من جانب لجنة «5 + 5» (تضم خمسة ضباط عن مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر وخمسة آخرين عن حكومة الوفاق السابقة) بشأن توحيد المؤسسة العسكرية، مشيرة إلى اتصالات بين الحكومة واللجنة لتقريبها من تنفيذ خططها الرامية لاستبعاد المجاميع المسلحة الكبرى عن المؤسسة العسكرية لارغامها على القبول بالانخراط في المؤسسة الأمنية. وقالت المصادر إن من بين بنود تلك الخطط استيعاب الأفراد النظاميين والضباط في المجموعات المسلحة الصغيرة في قوات مشتركة تعتزم لجنة «5 + 5» تشكيلها قريباً، ومن ثم تكليفها بمهام خارج مدنها للتقليل من نفوذها هناك، تزامناً مع السعي لتكليف الأفراد النظاميين والضباط في المجاميع المسلحة الكبرى بمهام مختلفة ضمن القوات الشرطية التي تسعى وزارة الداخلية لتشكيلها وتوزيعها بالاشتراك مع لجنة «5 + 5». وفي الأسابيع الماضية، بدأت لجنة «5 + 5» في بحث تشكيل أول قوة مشتركة من طرفي الصراع، في معسكري غرب وشرق البلاد، مؤلفة من الكتيبة 166 ولواء طارق بن زياد، في وقت كشفت فيه مصادر ليبية النقاب عن عزم اللجنة تشكيل المزيد من القوات المشتركة، إحداها ضمن جهاز حرس المنشآت النفطية لتأمين مواقع النفط في البلاد، وأخرى تتمركز بشكل رئيسي في مدينة سبها على أن تمارس أنشطة أمنية في مختلف مناطق الجنوب، ومن مهامها تأمين الحدود الجنوبية.

في غضون ذلك وبعد أن كان تم تأجيلها في 30 أغسطس/آب الماضي، أعلن مجلس النواب الليبي، أمس الأحد، عن عقد جلسة لاستجواب الحكومة، غداً الثلاثاء. وتشمل بنود الاستجواب ملفات الكهرباء وجائحة كورونا، وتوحيد مؤسسات الدولة، والميزانية العامة، وغيرها، بحسب ما جاء في بيان نشره الناطق باسم المجلس عبد الله بليحق، عبر «فيسبوك».

شرق غرب

البت في قضية «لافارج» المتهمة بجرائم في سورية غداً

يبتّ القضاء الفرنسي، غداً الثلاثاء، في طعون عدة في قضية أنشطة شركة «لافارج» الفرنسية لصناعة الإسمنت في سورية حتى عام 2014، وتشمل خصوصاً النظر في إبطال الاتهام الموجه إليها بـ«التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية». ويشتبه بأن مجموعة «لافارج» دفعت في 2013 و2014 عبر فرعها في سورية «لافارج سيمنت سوريا» حوالى 13 مليون يورو لجماعات مسلحة، بينها تنظيم «داعش»، وإلى وسطاء، لضمان استمرار عمل فرعها في ظلّ الحرب الجارية في هذا البلد.

(فرانس برس)

السماح لبعض سكان جنوب دمشق بالعودة إلى مناطقهم

أعلنت محافظة ريف دمشق، أمس الأحد، أنه اعتباراً من يوم أمس بدأ استلام طلبات أهالي مدينة الحجر الأسود جنوبي العاصمة السورية دمشق، والمتعلقة بملء الاستمارات الخاصة بعودتهم إلى المدينة، للمباشرة في تأهيل منازلهم وترميمها بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات ذات الصلة. وقال رئيس المجلس المحلي لمدينة الحجر الأسود، خالد خميس، إنه على الأهالي القاطنين في الحجر الأسود اصطحاب الأوراق الثبوتية المصدقة التي تؤكد ملكيتهم للمنازل.

(العربي الجديد)

وفاة «حافظ اسرار» آل الأسد

تُوفي في دمشق، مساء أول من أمس السبت، أحد الشخصيات المحورية لدى العائلة الحاكمة في سورية، وهو محمد ديب دعبول، والذي تولى منصب مدير مكتب الرئيس خلال حكم حافظ الأسد وابنه بشار الأسد، وكان يوصف بأنه «حافظ أسرار القصر الرئاسي السوري». ونعت «رئاسة الجمهورية» لدى النظام السوري، في بيان، دعبول، الذي تولى منصب مدير المكتب الخاص في الرئاسة السورية لحوالي نصف قرن، قبل أن يتقاعد عن العمل منتصف العام الحالي.

(العربي الجديد)

العراق: تقرّب بين الرياض وطهران

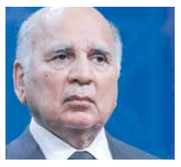

قال وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين (الصورة)، أمس الأحد، إن بلاده تلعب «دوراً حقيقياً في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الإقليميين مثل السعودية وإيران، وكذلك الدوليين كأميركا وإيران». واعتبر حسين، بحسب بيان لوزارة الخارجية، في ختام زيارة قام بها إلى العاصمة النمساوية فيينا، أن الحكومة العراقية ترى ذلك «جزءاً رئيسياً من الحل لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة عموماً».

(العربي الجديد)

واشنطن تدين السماح بإعادة انتخاب بوكيلي رئيساً للسلفادور

دانت الولايات المتحدة، أول من أمس السبت، قرار المحكمة العليا في السلفادور، القاضي بالسماح للرئيس نجيب بوكيلي بالترشح لولاية ثانية في انتخابات 2024. وقالت القائمة بالأعمال الأميركية في السلفادور، جين ماتيس، في مؤتمر صحافي، إن «القرار الذي اتخذ في الثالث من سبتمبر/ أيلول الحالي، يمثل انتهاكاً للدستور».

(فرانس برس)

قضية

يطرح ما اجتمع على حزب «العدالة والتنمية» في المغرب، منذ الانتخابات التشريعية في 2016، من تحديات تنظيمية وسياسية، علامات استفهام حول ما سيحققه باستحقاق الأربعاء المقبل، وما إذا سيكون قادراً على قيادة الحكومة مجدداً، خصوصاً بعد التغييرات على النظام الانتخابي

«العدالة والتنمية» المغربي

اختبار الشعبية في ظل قانون انتخابي غريب

الرباط ـ **عادل نجدي**

في ظل تحديات داخلية وخارجية كبيرة، وفي وقت يعيش فيه حزب العدالة والتنمية، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، مرحلة حساسة في تاريخه السياسي، تتجه الأنظار إلى نتائج الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية المتزامنة بعد غد الأربعاء، باعتبارها محطة مصيرية ستحدد مستقبل الإسلاميين في المشهد السياسي لما بعد العام 2021.

وفي وقت تتضارب فيه التوقعات بشأن هوية الحزب الذي سيتصدر الانتخابات المغربية، يبدو «العدالة والتنمية»، الذي تعود على الريادة والصدارة منذ 10 سنوات، أمام تحديات عدة، وهو يبحث عن أوراق جديدة للحفاظ على موقعه في المشهد السياسي، من بوابة تصدر نتائج الاقتراع، وقيادة الحكومة لولاية ثالثة على التوالي، صحيح أن المشهد السياسي لما بعد محطة 8 سبتمبر/أيلول الحالي لن يكون مختلفاً بشكل كبير عن السابق، إلا في تغيير ترتيب بعض الأحزاب، في ظل انحسار المنافسة بين أربعة أحزاب، هي «العدالة والتنمية» الذي يراهن على قيادة الحكومة مجدداً، و«التجمع الوطني للأحرار» (ثاني أكبر حزب في الائتلاف الحكومي) الذي يضع في أولوياته إزاحة الإسلاميين، و«الأصالة والمعاصرة» (أكبر حزب معارض في البلاد) و«الاستقلال» (عرق الأحزاب المغربية). غير أن ما اجتمع على الحزب الإسلامي، منذ الانتخابات التشريعية في 2016، من تحديات تنظيمية وسياسية داخلية، جراء ما عاشه من هزّات، حزب سعد الدين العثماني على تحقيق سابقة في المشهد السياسي، بقيادة الحكومة للمرة الثالثة على التوالي.

> تعمقت مشاكل الحزب منذ إبعاد بنكيران عن الحكومة

> يتوقع أن يحرم النظام الانتخابي الحزب من نحو 40 مقعداً

منذ إبعاد الأمين العام السابق للحزب عبد الإله بنكيران عن رئاسة الحكومة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مناسبة أخرى لتعميق أزمة الحزب الداخلية، جراء تباين مواقف هيئاته التنظيمية التي لم تستفق بعد من صدمة خطوة التطبيع، كما أثارت مصادقة حكومة العثماني، أخيراً، على قانون الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي في الطب والصناعة زوبعة داخل «العدالة والتنمية» وصلت إلى حد تهديد بنكيران بالاستقالة من الحزب. وبالتوازي مع ما عاشه من أزمة داخلية، اجتمعت على حزب «العدالة والتنمية» ما يسميها البعض عوامل «استهداف خارجية»، تكمن في حملة سياسية وإعلامية منظمة، تشنها نخب مغربية تنتقد هيمنته على المشهد السياسي ورفضه الانفتاح، وتغليبه مصلحة الحزب على مصلحة الوطن. ويضع الحزب هذه الحملة في سياق مسعى لإفشال مسيرة «العدالة والتنمية» الذي احتل المرتبة الأولى مرتين متتاليتين في الانتخابات التشريعية لعامي 2011 و2016.

وفي الوقت الذي يسجل فيه العديد من المتابعين فقدان «العدالة والتنمية» لوهجه الانتخابي، جراء تأثره بالتدبير السياسي للشأن الحكومي على امتداد السنوات العشر الماضية، فقد شكل اعتماد نظام انتخابي جديد، يتم بموجبه احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة بدل المشاركين في العملية الانتخابية، في نظر قيادة الحزب «استهدافاً لحظوظه» الانتخابية، إذ سيحرمه، في حال فوزه، من نحو 40 مقعداً، ومن تكرار سيناريو اكتساحه لصناديق الاقتراع في 2016 بحصوله آنذاك على 125 مقعداً من أصل 395.

في ظل هذه الأوضاع، يبقى احتلال «العدالة والتنمية» المرتبة الأولى في الانتخابات، وترؤسه للحكومة للمرة الثالثة على التوالي أمراً جد مستبعد، وفق الباحث في العلوم السياسية هشام عميري، في حديث لـ«العربي الجديد»، وذلك بالنظر إلى اعتبارات عدة، على رأسها الأزمات التي عاشها البيت الداخلي للحزب، خصوصاً بعد مغادرة الرجل القوي عبد الإله بنكيران للأمانة العامة، وكذا عدم ترشح مجموعة من الوجوه القيادية داخل الحزب، كأمينة ماء العينين، ناهيك عن عملية الترحال الجماعي التي شهدها الحزب في الفترة الأخيرة.

وبالنسبة لرئيس شعبة القانون العام في كلية الحقوق التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط، عبد الحفيظ أدمينو، فإن هناك معطيين أساسيين لتراجع محتمل لحزب العدالة والتنمية على مستوى النتائج الانتخابية، أولهما: التراجع الملحوظ في عدد الترشيحات التي قدمها الحزب على مستوى البلديات (8681 ترشيحاً أي بنسبة 5,51 في المائة) إذ إن هناك نحو 157 ألف مرشح/ والمشاكل التنظيمية التي عرفها تدبير للترشيحات للانتخابات التشريعية في عدد من المدن. ورأى أنه في ظل هذا المعطى، يبقى أمراً طبيعياً ألا ترقى النتائج المرتقبة إلى ما حققه في الانتخابات البلدية في 2015، حيث حل في المرتبة الثالثة.

أما المعطى الثاني، فيكمن، وفق أدمينو، في تراجع عدد من الأسماء الانتخابية التي كانت دائمة الحضور في الحقل الانتخابي للحزب، من قبيل عمدة سلا جامع المعتصم، وعدد من الوزراء الذين لم يقدموا ترشيحاتهم، فضلاً عن كون بعض الأسماء التي قدمها الحزب للمنافسة الانتخابية مثار جدل لدى الرأي العام، وعلاقاتها متوترة مع السلطات المحلية، خاصة بعض رؤساء البلديات والجهات.

ورأى أدمينو أنه في ظل المعطيين السابقين، وإقرار قيادة الحزب بأنه فقد أكثر من 140 منتخباً غادروا نحو وجهة حزبية أخرى، بما يمتلكون من قاعدة ورصيد انتخابي أثناء فترة تدبيرهم للشأن العام المحلي أو الجهوي، فإن النتائج التي سيحصدها «العدالة والتنمية» خلال اقتراع 8 سبتمبر قد تتأثر بشكل كبير، ولن تكون متوافقة مع ما تم تحصيله في الانتخابات البلدية في 2015، والتشريعية في 2016.

في المقابل، رأى أستاذ العلوم السياسية بالكلية المتعددة التخصصات بتازة إسماعيل حمودي، في حديث مع «العربي الجديد» أن «العدالة والتنمية» يسعى، إلى جانب أحزاب «الأصالة والمعاصرة» و«التجمع الوطني للأحرار» و«الاستقلال»، إلى تصدر نتائج الانتخابات، معتبراً أن تغطيته الشاملة للدوائر التشريعية، والخطاب السياسي للقيادة الحالية يؤكدان على الرغبة في تصدر المشهد الانتخابي للمرة الثالثة على التوالي. وأعرب حمودي عن اعتقاده أن حظوظ «العدالة والتنمية» تبقى قائمة ومتساوية مع الأحزاب الثلاثة الأخرى، رغم وجود شريحة واسعة من المحللين ترى أن زمن الإسلاميين قد انتهى. ولفت، في المقابل، إلى وجود قيادات وازنة داخل الحزب ينتظرون خسارته لعدم رغبتهم في استمراره لولاية ثالثة، بالنظر إلى عدة اعتبارات، من أبرزها أن النخب العميقة في الدولة (سياسية واقتصادية) لا ترغب في فوزه للمرة الثالثة.

اكتساح «العدالة والتنمية» في 2016 صناديق الاقتراع (فاضل سنا/فرانس برس)

إرادة المقترعين

يرى أستاذ العلوم السياسية، إسماعيل حمودي، أنّ هناك قيادات في «العدالة والتنمية» لا ترغب في الولاية الثالثة للحزب، غير أن سير الحملة الانتخابية قد يفاجئ الرافضين، إذ يسجل أن الحزب ما زال يحظى بشعبية لدى قواعده الانتخابية. يضيف: «قد تكون قيادة الحزب غير راغبة في تصدر نتائج الانتخابات، لكن قد يتم توريطهم من طرف الناخبين، وفي هذه الحالة سيكون العدالة والتنمية، والسلطة أمام مأزق احترام إرادة الناخبين».

شرق غرب

تايوان تنشر طائراتها في مواجهة الصين

أعلنت وزارة الدفاع في تايوان، أمس الأحد، أن سلاح الجو نشر طائرات في مواجهة تجدد أنشطة عسكرية صينية. وأوضحت، في بيان، أن 19 طائرة صينية، منها قاذفات قادرة على حمل أسلحة نووية وأخرى مضادة للغواصات، حلقت داخل منطقة الدفاع الجوي لتايوان، مشيرة إلى أنه تم إرسال طائرات مقاتلة تايوانية ونشر أنظمة صواريخ.

(رويترز)

الهند تتهم أسرة زعيم انفصالي بالإرهاب

أعلن مسؤولون هنود، أمس الأحد، أن الشرطة في الشطر الهندي من كشمير اتهمت أفراد أسرة الزعيم الانفصالي الراحل سيد علي غيلاني، الذي قاد حركة كشمير من أجل حق تقرير المصير، برفع شعارات مناهضة للهند، ووضع العلم الباكستاني على جثمانه الأربعاء الماضي. وكان انتشر مقطع فيديو لقوات الشرطة الهندية تأخذ جثة غيلاني من منزله بالقوة.

(أسوشييتد برس)

هونغ كونغ: جماعة حقوقية تنفي عن نفسها تهمة العمالة

أعلنت جماعة حقوقية، نظمت وقفة احتجاجية سنوية في هونغ كونغ لإحياء ذكرى حادث ساحة تيان أنمين، في 4 يونيو/حزيران الماضي، أنها لن تتعاون مع الشرطة في تحقيق متعلق بالأمن القومي، الذي فرضته الصين على المدينة، حول أنشطة المنظمة، واصفة ذلك بأنه «إساءة استخدام للسلطة» من جانب الشرطة. وأعلنت نائبة رئيسة «تحالف هونغ كونغ لدعم الحركات الديمقراطية الوطنية في الصين» تشاو هان تونغ، أمس الأحد، أنه «لا يوجد سبب أو دليل يوضح سبب اتهامهم لنا بأننا عملاء للأجانب».

(أسوشييتد برس)

خاص

لقاء السيسي وبينت: خلافات حول جدول الأعمال

بينما ترغب مصر بوضع ملفات عدة متعلقة بالقضية الفلسطينية على طاولة المحادثات بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت في اللقاء المرتقب بينهما، تحاول إسرائيل الدفع باتجاه آخر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية إن اتصالات تجرى حالياً بين دائرة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، لتحديد الملفات التي سيتم تناولها خلال اللقاء الأول من نوعه الذي سيجمعهما في شرم الشيخ قريباً، في ظل خلافات حول مناقشة بعض القضايا الخاصة بالأوضاع في قطاع غزة، وكيفية الإعلان عن الزيارة ومواعدها، مرجحة عقد اللقاء نهاية الأسبوع الحالي أو مطلع الأسبوع المقبل. وستكون هذه الزيارة الرسمية الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي إلى مصر منذ عام 2010، ولذلك يسعى النظام المصري لإخراجها بصورة بعيدة عن المبالغة في الاحتفاء، بما لا يسبب له إحراجاً شعبياً، وفي الوقت نفسه تحقق الهدف المرجو من اللقاء، وهو التقارب مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن والبناء على التواصل الإيجابي السابق بين الطرفين عقب العدوان على القدس وغزة في مايو/ أيار الماضي. وأوضحت المصادر، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، أن مصر ترغب في وضع ملفات عدة على طاولة التفاوض، تخص العلاقة المباشرة بين دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية وحركة حماس، مثل تبادل الأسرى وضمان تحسين الأوضاع في قطاع غزة وتخفيف قيود الحركة على المواطنين عبر المعابر، وإحياء التفاوض الإيجابي حول الحدود البحرية بين الجانبين، إلا أن بينت ومساعديه يحاولون الدفع في اتجاه آخر، وهو أن تقتصر المناقشات في هذه القضية الرئيسية على صفقة الأسرى المحتملة، من دون امتدادها لأي ملف آخر، خوفاً من التأثير السلبي المحتمل لذلك على شعبيته في أوساط اليمين الإسرائيلي.

وأشارت المصادر إلى أن مصر تسعى لفرض رؤيتها الخاصة حول القضية الفلسطينية لتذهب أبعد من مجرد تحقيق تهدئة مؤقتة في غزة والضفة الغربية، وهو الأمر الذي تبدو سياسة بينت حتى الآن مقتصرة عليه، على الرغم من حديث واشنطن عن ضرورة إحراز تقدم أبعد من ذلك، لا سيما أنها ترى عدم معقولية في بعض المطالب الإسرائيلية، مثل اشتراط القيام ببعض الخطوات الإيجابية من قبل المقاومة الفلسطينية كشرط لبدء التفاهم حول التهدئة طويلة الأمد، فضلاً عن الخلاف بين بايدن وبينت حول إمكانية تحقيق حل الدولتين بصورة عاجلة، وبشكل يمكّن الدولة الفلسطينية من الحياة من دون عراقيل.

> مساعدو بينت يحاولون الدفع باللقاء إلى جدول أعمال ثنائي

وفي هذا السياق، يرى صانع القرار في مصر أن الوقت ملائم أكثر من السنوات السابقة لتحقيق مكاسب للفلسطينيين من جهة، وإحياء مركز مصر المميز في القضية من جهة أخرى، كوسيط ذي مصداقية وضامن لتنفيذ تعهدات الطرفين. ولذلك، تكتسب زيارة بينت أهمية قصوى لا يجوز إهدارها من دون تناول محاور عدة في القضية الفلسطينية.

وعن مقترحات عقد قمة رباعية في شرم الشيخ مع فلسطين والأردن ودولة الاحتلال، قالت المصادر إن هذه الأفكار بحد ذاتها ليست جديدة، فقد دُرست من قبل إبان ترويج الإدارة الأميركية السابقة لخطة تصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن»، وكانت القاهرة متحمسة لها آنذاك، لكن في الوقت الحالي لم تُطرح لأسباب عدة، أبرزها عدم إمكانية إحراز تقدم يمكن الحديث عنه بشكل جماعي في مثل هذه القمة، فضلاً عن عدم رغبة الطرفين الرئيسيين؛ بينت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، في إعطاء مزية للآخر، في حين يواجه كل منهما مشاكل داخلية كبيرة. غير أنّ المصادر لم تستبعد طرح هذا المقترح مرة أخرى على الأطراف الأربعة حال أثمر اجتماع السيسي وبينت عن تفاهمات يمكن البناء عليها على الأمد الطويل، شريطة أن تحظى بترحيب فصائل المقاومة الفلسطينية أيضاً.

في المقابل، أوضحت المصادر أن مساعدي بينت الذين يقودون الاتصالات - ومن بينهم الفريق الاستخباراتي الذي زار مصر سراً الأسبوع الماضي وكشفت عن ذلك صحيفة «يديعوت أحرونوت» - يحاولون الدفع باللقاء إلى جدول أعمال ثنائي بصورة شبه تامة، بحيث تقتصر النقاشات على التنسيق الأمني في سيناء، والفعاليات المشتركة على المستوى الاقتصادي، والعلاقات مع الدول العربية الأخرى، وعلى رأسها السودان، وقضية سد النهضة التي تدفع الولايات المتحدة دولة الاحتلال لبذل جهود وساطة بشأنها، والتطور المرتقب من الجانبين في ملف الطاقة، ومستقبل منتدى غاز شرق المتوسط والتعاون مع قبرص واليونان.

وفي الملف الأخير تحديداً، توجد العديد من المستجدات على رأسها دخول الإمارات كشريك بأكثر من خُمس أسهم حقل تامار الإسرائيلي للغاز. وكذلك الاتفاق الأخير، في إطار المنتدى والعلاقات الثنائية، على الربط بين حقل أفروديت القبرصي ووحدتي الإسالة المصريتين في إدكو ودمياط، نظراً لاحتمالية انعكاس هذا الاتفاق على طبيعة ملكية شبكة الأنابيب المقامة بين مصر ودولة الاحتلال، والمملوكة حالياً لشركة جديدة أسست خصيصاً لامتلاك شبكة الأنابيب، بين شركتي «نوبل إنيرجي» الأميركية و«ديليك» الإسرائيلية وشركة «غاز الشرق» المملوكة حالياً للدولة المصرية، ممثلة في جهاز المخابرات العامة وهيئة البترول، والمقترح توسيعها حالياً لتشمل قبرص، وربما دولاً أخرى، بهدف الاستفادة من وحدتي الإسالة في مصر، واللتين ستستفيد منهما دولة الاحتلال أيضاً.

وسبق أن قالت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» إن أجندة اللقاء بين السيسي وبينت ستتناول أيضاً بحث الخطوات التنفيذية لمطلب إسرائيل بتشديد الرقابة على الحدود المشتركة مع قطاع غزة، لمنع، بحسب مزاعم إسرائيلية، تسريب الأسلحة والمواد الخام المستخدمة في تطوير منظومة «حماس» الصاروخية. وأشارت المصادر إلى أن هذا الملف كان قد تم فتحه في أكثر من مناسبة مع القاهرة، وكان المسؤولون المصريون يؤكدون على بذلهم أقصى الجهود لمنع تسريب الأسلحة للقطاع، إلا أن تل أبيب ما زالت ترى أن هناك تراخياً متعمداً في بعض الأحيان، في إطار مواءمات بين القاهرة وحركة «حماس».

يذكر أن مصر لم تعلن حتى الآن عن دعوة بينت رسمياً لزيارتها، على الرغم من أن مدير المخابرات العامة، اللواء عباس كامل، كان قد سلّم رئيس حكومة الاحتلال دعوة في هذا الشأن خلال زيارة أجراها في 18 أغسطس/ آب الماضي إلى الأراضي المحتلة، بعد فترة شهدت العديد من اللقاءات بين مسؤولين مصريين وإسرائيليين، فضلاً عن زيارة وزير خارجية الاحتلال السابق، غابي أشكنازي، إلى القاهرة نهاية مايو/ أيار الماضي، للمرة الأولى على هذا المستوى منذ 13 عاماً، إذ كانت تسيبي ليفني آخر وزيرة خارجية إسرائيلية تزور مصر في عام 2008.

لم تعلن مصر حتى الآن عن دعوة بينت رسمياً لزيارتها (مناحيم كاهانا/ فرانس برس)

القبض على الرئيس وحل المؤسسات

انقلاب عسكري في غينيا

قادت مجموعة عسكرية أمس الأحد انقلاباً عسكرياً في غينيا، معلنة القبض على الرئيس ألفا كوندي، وحل الحكومة وتعليق العمل بالدستور، وذلك بالتزامن مع حديث وزارة الدفاع عن «صد المتمردين»

استفاق سكان العاصمة الغينية كوناكري، صباح أمس الأحد، على تبادل إطلاق نار كثيف بمحيط مقر الرئاسة، لم تعرف أسبابه في البداية، قبل أن تتطور الأحداث بشكل دراماتيكي في الساعات اللاحقة، وتكشف عن انقلاب عسكري ظلّ تضارب المعلومات بشأن نجاحه. ففيما كانت تؤكد وزارة الدفاع الغينية «صد هجوم شنه جنود منشقون»، كان عدد من الجنود يعلنون وقف العمل بالدستور وحل الحكومة، فيما نشر مقطع فيديو للرئيس الغيني ألفا كوندي، مقبوضاً عليه، ليؤكد حدوث الانقلاب، في بلد له تاريخ طويل من استيلاء الجيش على السلطة والمحاولات الانقلابية.

وأكدت القوات الخاصة الغينية التي قادت الانقلاب، في مقطع فيديو أمس الأحد، القبض على الرئيس ألفا كوندي و«حل» مؤسسات الدولة، فيما أعلنت وزارة الدفاع صد الهجوم على مقر الرئاسة. وأعلن أحد الانقلابيين باللباس العسكري في مقطع الفيديو الذي انتشر على مواقع التواصل: «قررنا بعد القبض على الرئيس... حل الدستور القائم وحل المؤسسات، كما قررنا حل الحكومة وإغلاق الحدود البرية والجوية». وقالت مصادر عدة إن وحدة من قوات النخبة بالجيش الوطني يقودها الجندي الفرنسي السابق، الكولونيل مامادي دومبويا، وراء الاضطرابات.

وفي وقت لاحق، سيطر دومبويا، على بث التلفزيون الحكومي، وظهر في مقطع فيديو مؤكداً حل حكومة الرئيس كوندي، البالغ من العمر 83 عاماً، والذي تراجعت شعبيته منذ أن سعى لولاية ثالثة من الحكم العام الماضي. وقال دومبويا إن «شخصنة الحياة السياسية انتهت. لن نعهد بالسياسة لرجل واحد بعد الآن. سنعهد بها إلى الشعب»، مضيفاً أن «الدستور تم حله أيضاً، والحدود البرية تم إغلاقها الآن». وأكد العزم على تشكيل حكومة انتقالية على أن يتم الإعلان عن تفاصيلها في وقت لاحق.

وكان الانقلابيون بثوا مقطع فيديو للرئيس كوندي مقبوضاً عليه، فيما رفض الأخير وهو جالس على كنبة ويرتدي بنطال جينز وقميصاً، الإجابة حين سئل إن كان قد تعرض لسوء معاملة. ولم يعرف على الفور مكان تواجد الرئيس كوندي.

يأتي ذلك بعدما قالت وزارة الدفاع الغينية في بيان إن «المتمردين (أثاروا) الرعب» في كوناكري قبل السيطرة على القصر الرئاسي، غير أن «الحرس الرئاسي مسنوداً بقوات الدفاع والأمن، و(القوات) الموالية والجمهورية، احتووا التهديد وصدوا مجموعة المعتدين». وأضافت أن «عمليات حفظ الأمن والتمشيط مستمرة لاستعادة النظام والسلام».

وكانت الأحداث بدأت باندلاع إطلاق نار كثيف قرب القصر الرئاسي في العاصمة كوناكري صباح أمس. وقال شهود عيان إن شخصين على الأقل أصيبا بالتزامن مع سماع دوي إطلاق النار الكثيف بالقرب من القصر الرئاسي، بينما كانت تجوب شوارع المدينة أرتال من العربات المدرعة وشاحنات تحمل جنوداً.

وقال مصدر عسكري لوكالة «رويترز»، إن إطلاق النار شارك فيه أفراد غاضبون من القوات الخاصة، وهي وحدة للنخبة في الجيش، من دون أن يذكر أسباباً لهذا الغضب. وقال مصدر عسكري آخر إنه تم إغلاق الجسر الوحيد الذي يربط البر الرئيسي بحي كالوم، الذي يضم معظم الوزارات والقصر الرئاسي، وتمركز العديد من الجنود بعضهم مدجج بالسلاح حول القصر. وقال ثلاثة شهود لوكالة «رويترز» إنهم رأوا مدنيين مصابين بأعيرة نارية. وقال عثمان كمارا أحد سكان حي كالوم: «رأيت مجموعات من الجنود متجهة صوب الرئاسة. كان هناك الكثير من إطلاق النار». وشاهد مراسل «رويترز» رتلين من

جابت الشوارع ارتال من العربات المدرعة وشاحنات تحمل جنوداً (سيلو بيناني/فرانس برس)

> وحدة من قوات النخبة يقودها مامادي دومبويا وراء الانقلاب

العربات المدرعة والشاحنات الصغيرة، يتجهان نحو ميناء كوناكري بالقرب من القصر أيضاً.

ورافقت أحد الرتلين سيارة بيضاء بدا أنها سيارة إسعاف. كما شوهدت مركبات تحمل جنوداً تقترب من البنك المركزي القريب من القصر الرئاسي.

وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فاز كوندي البالغ من العمر 83 عاماً، بفترة رئاسة ثالثة بعد أن عدل الدستور ليسمح له بالترشح على الرغم من احتجاجات عنيفة من المعارضة، مما أثار مخاوف من حدوث انتكاسة في منطقة شهدت انقلابات في مالي وتشاد في الأشهر الماضية. وواجه كوندي، الذي انتخب للمرة الأولى في عام 2010، انتقادات متزايدة منذ أن سعى للولاية الرئاسية الثالثة، وخصوصاً بعدما اعتبر أن حدود الولاية الدستورية لا تنطبق عليه. وكان كوندي نجا من محاولة اغتيال عام 2011، عندما أطلق جنود متمردون النار على قصره.

وعلى مدى عشر سنوات من حكم كوندي، شهدت غينيا نمواً اقتصادياً مستداماً، بفضل ثروتها من البوكسيت وخام الحديد والذهب والألماس، لكن قلة من مواطنيها حصدوا ثمار هذا النمو. ويقول منتقدون إن الحكومة لجأت إلى قوانين جنائية لكبح أي معارضة بينما تأججت الخصومات السياسية بسبب انقسامات عرقية وفساد مستشر.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)